ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

A Geographic Analysis of the Economical Basis of the City of Balad

Riyadh Abdullah Ahmed Al-Samarrai

Majeed Hamid Sahi Al-Khazraji

* *Corresponding author: E-mail* :
Majidhamedsahi@gmail.com
٠٧٨١٢٢٠٥٤٣٣

***Keywords*:**
economic base
employment base multiplier
urban economy

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 1 Sept 2024
Received in revised form 25 Nov 2024
Accepted 2 Dec 2024
Final Proofreading 2 Mar 2025
Available online 3 Mar 2025
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

Urban economic studies of cities hold significant importance within the field of human geography. Interest in this area has grown due to rising population levels and the increasing diversity of economic activities conducted by urban centers.

Therefore, the city's need for a study that elucidates the interaction between basic and non-basic sectors, along with the resulting urban economic multiplier, serves as the interpretive framework for urban growth in cities. This paper aims to identify the economic base of a city by using its municipal boundaries as a framework, defining it with official statistical data, and applying mathematical equations to facilitate the application of this study in the practical fields of urban planning.

To understand the economic foundation of the city of Balad, a descriptive and analytical approach was employed, supported by various statistical methods. This approach facilitated the analysis of the city's economic basis using a hypothetical framework. The study concluded that the economic foundation of the city has a ratio of 1.04, indicating that each basic job opportunity generates one non-basic job opportunity. Furthermore, the value of the economic basis multiplier, also known as the employment multiplier, was found to be approximately 2.1. This means that for every job created in the basic sector, two individuals in the population are employed in both the basic and non-basic sectors. This calculation is based on the premise that each job in the basic sector corresponds to a job in the non-basic activities. The study recommends the development of a strategic plan for the city that leverages its geographical advantages to strengthen and diversify its economic foundation, ultimately fostering positive growth and development within the urban environment.

© 2024 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.32.3.6.2025.20

تحليل جغرافي للأساس الاقتصادي لمدينة بلد

رياض عبدالله أحمد السامرائي

مجيد حميد ساهي الخزرجي

الخلاصة:

تحتل دراسات الاقتصاد الحضري الخاصة بالمدن أهمية بارزة ضمن فروع الجغرافية البشرية، وزاد الاهتمام بهذا الجانب نتيجة لازدياد عدد السكان وتنوع الانشطة الاقتصادية التي تؤديها المدن وما يعكسه الآن ومستقبلاً من تباين في القاعدة الاقتصادية للمدن. لذلك فإن حاجة المدينة لهذا النوع من الدراسات التي

تفسر نظرية التفاعل بين القطاعات الأساسية وغير الأساسية وما ينتج عنها من مضاعفات اقتصادية وحضرية يمثل المحور التفسيري للنمو الحضري في المدن.

تهدف هذه الورقة إلى التعرف على القاعدة الاقتصادية لمدينة بلد، متخذةً من الحدود البلدية للمدينة إطاراً لها ومحدداً بالبيانات الاحصائية الرسمية، وتطبيق المعادلات الرياضية عليها لغرض توظيف مثل هذه الدراسة في المجالات التطبيقية للتخطيط الحضري.

وللوصول إلى معرفة الأساس الاقتصادي لمدينة بلد فقد تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي المسند ببعض الأساليب الإحصائية، والذي تم من خلاله تحليل الأساس الاقتصادي للمدينة، معتمداً على الطريقة الافتراضية، توصلت الدراسة إلى أن نسبة الأساس الاقتصادي للمدينة بلغ(١.٠٤) مما يعني أن كل فرصة عمل أساسية تخلق فرصة عمل غير أساسية، في حين بلغت قيمة المضاعف أو ما يسمى بمضاعف الأساس الاقتصادي (Employment multiplier) الذي يمثل نسبة النشاط الاقتصادي الأساسي إلى غير الأساسي نحو(٢.١)، وهذا يعني إن إضافة فرصة عمل في القطاع الأساسي سوف تقابل شخصان من السكان العاملين في القطاعين الأساسي وغير الأساسي محسوبة على أساس إن كل فرصة عمل في النشاط الأساسي يقابل فرصة عمل في النشاطات وغير الأساسية وتوصي الدراسة إلى ضرورة وضع خط تنموية للمدينة بحسب امكانياتها الجغرافية لتقوية وتنويع أساسها الاقتصادي بما ينعكس بصورة ايجابية على نمو وتطور المدينة الحضري.

الكلمات الدالة: القاعدة الاقتصادية؛ مضاعف الأساس الاقتصادي؛ الاقتصاد الحضري.

المقدمـــــــة.

إن الخطوة الأولى نحو مواجهة المشاكل العامة في أي مدينة هي المعرفة التفصيلية بقاعدتها الاقتصادية. إذ إن المعرفة بالقاعدة الاقتصادية ضرورية لاتخاذ القرارات العامة السليمة في شكل خطط رئيسية، وقوانين تقسيم المناطق الحضرية، وخطط النقل، وبرامج التجديد، وغير ذلك من خطط التحسين للخدمات العامة الأخرى. وينبغي للسياسة العامة تجاه القاعدة الاقتصادية، وتوزيع الاحتياجات الخدمية أن تأخذ مثل هذه المعلومات في الاعتبار، كذلك تتطلب خطط الاستثمار الخاصة بتنويع القاعدة الاقتصادية معرفة آفاق السوق في المدينة ومحيطها الإقليمي.(Tiebout, 1962, p11).

يمكن النظر إلى القاعدة الاقتصادية للمجتمع بوصفها قاعدة الدخل أو العمل التي تعتمد عليها الإيرادات الاقتصادية لأي مجتمع حضري. أي إنها القاعدة التي يعتمد عليها السكان في الحصول على الأموال اللازمة لتوفير الخدمات والمرافق العامة التي تحتاجها المدينة. وفي تطبيق أوسع، يشير مصطلح "القاعدة الاقتصادية" إلى المصادر الأساسية للدخل والنشاط الاقتصادي التي قد تكون متاحة للمواطنين في مجتمع حضري معين.(Pfouts, 1960, p45).

إنّ دراسة القاعدة الاقتصادية هي طريقة لفحص الاقتصاد المحلي للمدينة بهدف تحسين فهم كيفية كسب مجتمع ما لمصادر دخله. فهي تحدد المصادر الأساسية للتوظيف والدخل في المجتمع الحضري. والهدف الأساسي لدراسة القاعدة الاقتصادية هو تطوير المعلومات التي ستساعد المجتمع على حل المشاكل المحلية واتخاذ قرارات أفضل بشأن الأمور التي من شأنها توسيع الفرص الاقتصادية للسكان وتحسين رفاهيتهم وتمكينهم من زيادة مساهماتهم في النمو الحضري للمدينة (Tiebout, 1962, p5-9).

إن التدفق المنتظم للمعلومات الاقتصادية السليمة حول كل اقتصاد محلي وقاعدته الاقتصادية سوف يساهم في جودة القرارات التي يتخذها اصحاب القرار والمخططون الحضريون على المستوى المحلي، فهي يمكن أن تساعد الهيئات الحكومية في مواجهة المشاكل الحالية والمستقبلية؛ كما أنها توفر الخلفية اللازمة للدراسات الأكثر تخصصاً مثل: التنبؤ بحجم العمالة المحلية، وتقدير متطلبات استخدام الأراضي، وما إلى ذلك. فالمعلومات العامة التي توفرها دراسة القاعدة الاقتصادية مفيدة للمسؤولين الحكوميين، والمخططين.

لذا سعت هذه الدراسة للمساعدة في تشخيص مصادر الحالية للدخل والتوظيف في مدينة بلد، وتحديد نقاط الضعف في اقتصادها الحضري إذ تساعد المعلومات الناتجة عن دراسة القاعدة الاقتصادية في اتخاذ القرارات الحكومية، لذا فقد جاءت هذه الدراسة الخاصة بتحليل القاعدة الاقتصادية لمدينة بلد، لما لها تأثير بارز في دلائل التنمية المستدامة فيها، فهي من الوسائل المهمة التي تحدد الاحتياجات الحضرية وسبل الارتقاء في تحقيق الرفاه لأفراد المجتمع الحضري فيها.

مشكلة البحث.

أن التباين المكاني لتوزيع المقومات الاقتصادية في مدينة بلد تفسره عوامل أثرت في رسم صورة القاعدة الاقتصادية وتباينها تبعاً للعوامل الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية فيها، وبهذه المقولة تحدد جملة من التساؤلات منها:-

١. ما هي الطرق والأساليب الإحصائية التي يمكن أن تستخدم في الكشف عن القاعدة الاقتصادية في منطقة الدراسة؟

٢. ما مدى انعكاس تأثير العوامل الجغرافية(الطبيعية والبشرية) على تباين مصادر القاعدة الاقتصادية في المدينة؟

فرضية البحث.

من المشاكل السابقة يمكن تحديد الفرضية الآتية(اسهمت عدة متغيرات وعوامل جغرافية(طبيعية، ديموغرافية، اقتصادية، اجتماعية، في رسم الأساس الاقتصادي لمدينة بلد، أدى إلى حدوث اختلال بين الأساس الاقتصادي الرئيس الذي يجلب دخلاً للمدينة وبين الأساس الاقتصادي الثانوي، تبعاً لتباين مصادر القاعدة الاقتصادية في المدينة)، وبهذه المقولة تحدد جملة من الفرضيات منها:-

١. هناك العديد من الأساليب والطرق الإحصائية التي يمكن استخدامها في معرفة القاعدة الاقتصادية في المدينة.
٢. شكلت العوامل الطبيعية، الديموغرافية، الاقتصادية والاجتماعية بتفاصيلها دوراً مهما في تباين مصادر القاعدة الاقتصادية في منطقة الدراسة.

أهمية البحث.

تعتمد الخطط الخاصة بدراسة الاقتصاد الحضرية على المعلومات المتعلقة بالقوى العاملة في القطاعات الاقتصادية داخل المدينة، لذا تكمن أهمية الدراسة في أن دراسة القاعدة الاقتصادية في المدينة باستخدام الاساليب الإحصائية يساعد صناع القرار في المدينة على اتخاذ التدابير اللازمة والضرورية عند اعداد الخطط الحضرية في المدينة، نظراً لما تتميز به تلك الاساليب من امكانيات التَحْليل والتقييم والتنبؤ واتخاذ القرار التنموي السليم.

أهداف الدراسة.

تستهدف الدراسة بشكل أساسي دراسة القاعدة الاقتصادية لمدينة بلد من إذ مصادر الأنشطة, وسبل الارتقاء فيها، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية:-

١- يهدف هذا البحث إلى فهم المصادر الحالية للدخل في المدينة.
٢- تسليط الضوء على نقاط الضعف في اقتصاد المجتمع الحضري للمدينة.
٣- إعطاء صورة واقعية عن طبيعة القاعدة الاقتصادية التي تقوم عليها المدينة وتوظيف نتائجها الإحصائية في المجالات التطبيقية بما يخدم صناع القرار في وضع الاستراتيجيات السكانية مستقبلاً لأغراض التخطيط والتنمية المستدامة.
٤- يمكن للدراسات الأساسية والدورية للقاعدة الاقتصادية من تمكين المجتمع من تقييم تقدمه نحو الأهداف العامة التي وضعها صناع القرار بهدف الارتقاء بالأساس الاقتصادي للمدينة.

منـــــاهج الدراسة.

من أجل تحقيق أهداف الدراسة سابقة الذكر، فقد اعتمدت الدراسة على عددٍ من المناهج البحثية والأساليب العلمية، منها اعتمادها على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات والمعلومات الجغرافية للتعرف على القاعدة الاقتصادية لمدينة بلد، كذلك تم استخدام الأسلوب الإحصائي لقياس القاعدة الاقتصادية في منطقة الدراسة، فضلاً عن استخدام منهج التقنيات المعاصرة والتطبيقات المتاحة ضمن برنامج (Arc Gis 10.8)، لتمثيل بيانات الدراسة وبعض الظواهر ذات العلاقة بموضوع البحث.

موقع منطقة الدراسة.

تقع مدينة بلد في الجزء الجنوبي من محافظة صلاح الدين، وتبعد (٤٤) كم الى الجنوب من مدينة تكريت (مركز المحافظة)، كما تبعد (٨٥) كم الى الشمال من العاصمة بغداد، إذ تقع على الضفة

اليمنى لنهر دجلة، وتمثل بمركز قضاء بلد، اذ تحدها من الشمال ناحية الاسحاقي، ومن الشرق نهر دجلة، ومن الجنوب ناحية يثرب وبالتحديد قرية بني سعد، ومن الغرب مشروع ري الاسحاقي الذي يعد من الحدود الاصطناعية، كما في خريطة (١).

أمّا موقع مدينة بلد الاحداثي(الفلكي) والذي يتحدد بدوائر العرض وخطوط الطول فإنّه يقع ما بين دائرتي عرض (َ٥٩ ٣٣° – و َ٢١ ٣٤°) شمالاً وبين خطي الطول (َ١٢ ٤٤° – و َ٤٤ ٤٣°) شرقاً.

وقد ضمت منطقة الدراسة (١٧) حياً منها (١٦) حياً سكنياً و(١) يمثل الحي الصناعي شغلا الرقعة الجغرافية البالغة مساحتها(١١٣٨.٩)، هكتار، والتي يسكنها (٦٩٤٠٣) نسمة لعام(٢٠٢١)، (وزارة التخطيط، ٢٠٢٢، ص١٢).

خريطة (١)

موقع منطقة الدراسة بالنسبة لقضاء بلد ومحافظة صلاح الدين

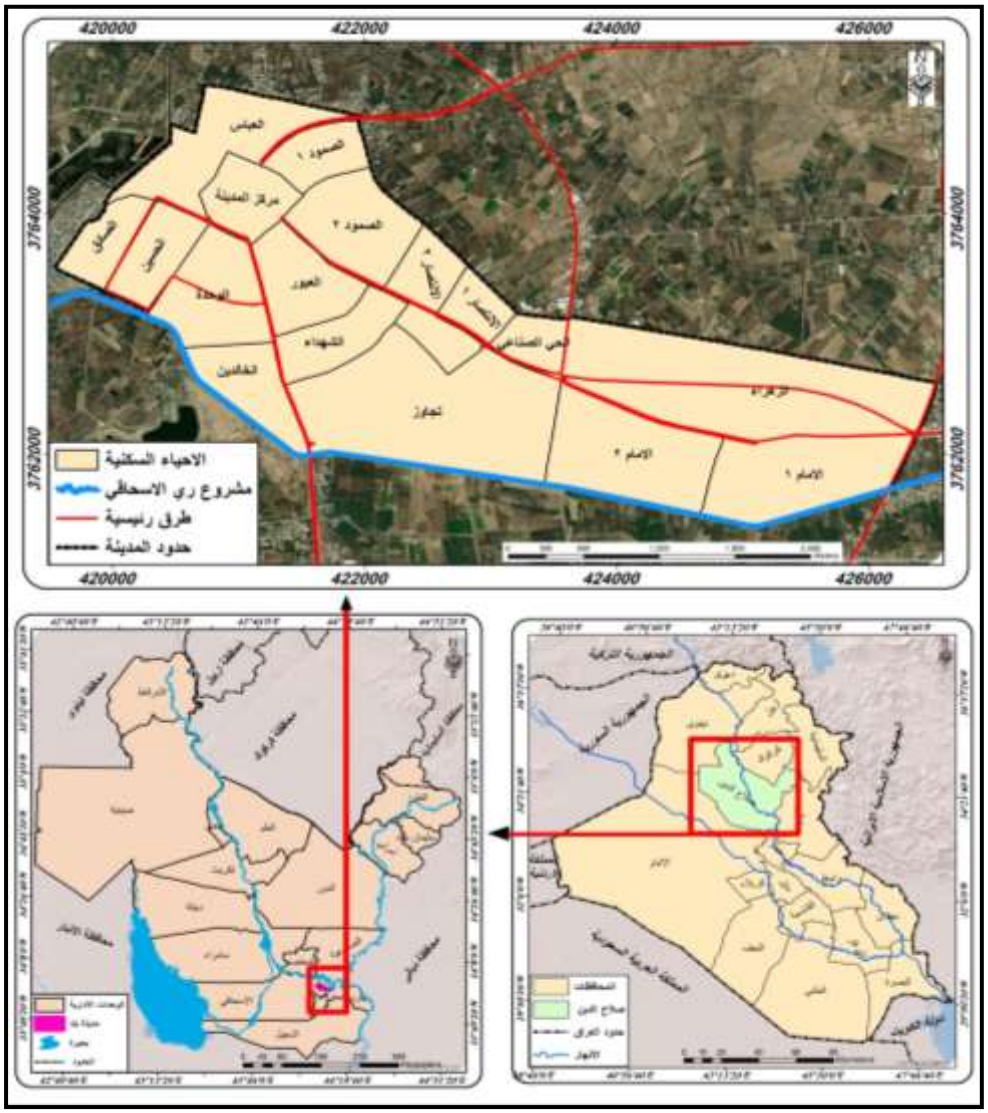

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: الهيأة العامة للمساحة, خريطة العراق الإدارية, مقياس ١/١٠٠٠٠٠. خريطة محافظة صلاح الدين, مقياس ١/٢٥٠٠٠٠. مديرية بلدية بلد شعبة تخطيط المدن, خريطة ترقيم مدينة بلد.

خريطة(٢)

الاحياء السكنية لمدينة بلد لعام(٢٠٢١)

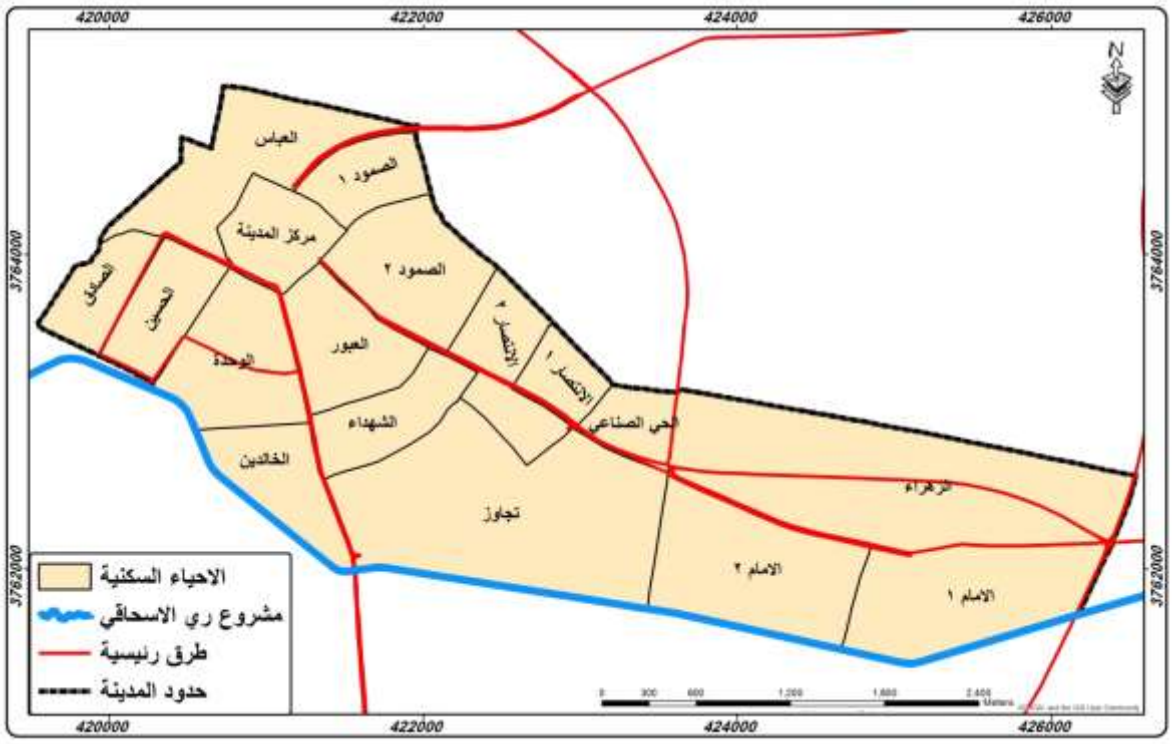

المصدر: وزارة البلديات والاشغال العامة، مديرية بلدية بلد، قسم التخطيط والمتابعة، خريطة ترقيم الدور والأحياء السكنية لعام ٢٠٠٩، والمرئية الفضائية (Quick bird) لعام ٢٠٢١، ومخرجات برنامج (Arc Gis 10.3).

من إذ الخصائص الطَبيعيَّة، تقع المنطقة بأكملها في السهل الرسوبي الذي يميل إلى البساطة في تكويناتها الجيولوجية، وهي ترسبات فيضية تتراوح اعماقها لأمتار عدة أو قد تصل إلى عشرات الأمتار والتي تتكون من الرمل والحصى والغرين، إذ ساعد هذا التركيب الجيولوجي بشكل كبير على نمو وتوسع المدينة, وكذلك عزز أساسها الاقتصادي بوجود المواد الأولية من الحصى والرمل بالقرب منها والذي ساعد على نمو وتوسع المدينة(المجمعي، ٢٠١٨، ص١٣).

أما الموارد المائية فتعد المياه السطحية من الموارد الرئيسة لمنطقة الدراسة والتي تتمثل في نهر دجلة ومشروع ري الاسحاقي، اللذينَ يعدان المصدران الرئيسان لتزويد إسالات الماء المنتشرة على نهر دجلة ومشروع ري الاسحاقي، فضلاً عن إروائها للأراضي الزراعية المنتشرة بصورة كثيفة على محيط المدينة، مما شكل ذلك عنصراً مهماً جعل اقتصاد المدينة قائما بالدرجة الأساس على تجارة المحاصيل الزراعية وغيرها من الموارد الاقتصادية الاخرى(الجبوري، ٢٠١٣، ص٣٥).

وقد ساعد الموقع الجغرافي المميز هذا بالنسبة للظواهر الطَبيعيَّة والبَشَريَّة على وجود تَبايَنَ في توجيه التوسع المساحي من خلال التوسع باتجاه الشمال والشرق بحثاً عن تلطيف الجو بالقرب من بلد ومنطقة البساتين.

أولاً. الأساس الاقتصادي لمنطقة الدراسة.

انطلاقاً من الهدف الرئيس للبحث في إيجاد الأسس والأساليب النظرية والكمية التي تفيد في بناء واحتساب نمط للعلاقات المكانية وتحديد حجم الترابطات السلعية والخدمية في المدن. وبناءً على ذلك فإن التركيز سيتناول تطور المفهوم النظري للنماذج والأساليب الخاصة بالأساس الاقتصادي التي يمكن الاستفادة منها في التطبيق على مستوى المدن المدروسة مكانياً وبما يساهم في إغناء البعد التحليلي لدى متخذي القرار بهدف تقليل مستوى التباين القائم في مستويات التنمية الإقليمية وما يتبعها من فهم لنمط العلاقات القائمة ما بين المدن وأقاليمها.

١-١. نظرية الأساس الاقتصادي.

تعد دراسة الأُطر النظرية والعلمية لخطوات المنهج العلمي لكل مجال من المجالات العلمية التطبيقية ضرورة حتمية لبيان الاسس التي تقوم عليها الدراسة والطريق التي تسلكه الدراسات في تحقيق اهدافها العلمية، وبناءً على ذلك يقوم هذا المبحث بتناول الخطوات العلمية الخاصة بدراسة الأساس الاقتصادي لمدينتي سامراء وبلد وذلك لتكوين القاعدة العلمية والطريق الذي تسير فيه الدراسة نحو تحقيق أهدفها، ويمكن تحقيق ذلك من خلال دراسة الخطوات العلمية التالية:-

١-١-١. مفهوم نظرية الأساس الاقتصادي.

جاء استخدام مفهوم الأساس الاقتصادي نتيجة بحثية عن جملة الأسباب المؤثرة في نمو نشاط ما ضمن حيز مكاني عن غيره وما هي تلك العوامل الاقتصادية المسببة لهذا النمو ؟ وعليه فإن الفكرة الأساسية التي ينطلق منها المفهوم ترتبط بالدرجة الرئيسة في نطاق تداول الخدمة أو الإنتاج المؤثر في نمو الأنشطة الاقتصادية داخل الإقليم وتبعا لتلك السمة فقد تناول المفهوم توضيح نمطين من الأنشطة الاقتصادية القائمة في الحيز المكاني هما(العكرمي، مصدر سابق، ص٣٠١):-

أ- **الصنف الأول: القطاع الأساسي(Basic Sector)**، يتمثل هذا الصنف بالأنشطة التي تتعلق بحركة النمو والتطور الحاصل في المكان وعلاقتها بالنطاق الخارجي وهي ما يطلق عليها بالأنشطة الأساسية مثل القطاع الصناعي (وخاصة الصناعات الإنتاجية). تلك الأنشطة التي تنتجها المدينة وتزيد عن حاجتها ويتم تصديرها إلى الخارج(المدينة أو الإقليم). ومن ثَمّ فان قيام هذه الصادرات ستساهم في زيادة دخل المدينة وزيادة عوائد عوامل الانتاج (اجور، رواتب وسعر فائدة وصافي العمليات الجارية والايجار) ، ويمكن تحديد الصفات التي تميز القطاع الأساسي وهي:-

- الأنشطة التي تعتمد على عوامل خارج الاقتصاد المحلي.

- الأنشطة التي تجلب الأموال إلى الاقتصاد المحلي.
- الأنشطة التي تلبي الطلب الخارجي.

وهذه الصفات تكمن في الأنشطة الاقتصادية التالية: الزراعة والغابات والصيد البري والبحري، التعدين، والصناعات التحويلية. وغيرها من المنتجات كأن تكون هذه المنتجات عبارة عن مكائن ومعدات أو الكترونيات أو ألبسة جاهزة أو معلبات أو أي سلعة تصدر إلى الخارج.

ب- الصنف الثاني: القطاع غير الأساسي / قطاع الخدمات(Service Sector or Basic Sector)

يتمثل هذا الصنف بالأنشطة الساندة وهي تلك الأنشطة التي تسهم في إدامة وتطوير عمل الأنشطة الرئيسة ويكون نطاق عملها محدداً ضمن النطاق الداخلي للحيز المكاني مثل قطاع الخدمات. فهي التي تنتجها المدينة وتذهب مباشرة إلى الاستهلاك المحلي من سكان المدينة ومن ثم فهي عبارة عن تدوير أو تداول عملة المدينة بين مؤسساتها الاقتصادية من جهة وسكانها، ثم إنها لم تساهم في رفد اقتصاد المدينة بشيء، لذلك سميت بالنشاطات غير الأساسية(حسين، ١٩٧٧، ص٢٨١)، ويمكن تحديد الصفات التي تميز القطاعات غير الأساسية فهي:-

- الأنشطة التي تلبي الطلب المحلي.
- الأنشطة المستخدمة للأموال محلياً.

ومن ثَمّ يكون ضمن أنشطة القطاعات غير الاقتصادية: أنشطة الخدمات العامة، التجارة والتجزئة، التعليم، الصحة، البناء والتشييد والخدمات المحلية، التي تشمل بيع اللحوم والخضراوات وصناعة الخبز والحلاقة والخياطة وبقية الخدمات والصناعات الصغيرة الأخرى، فهي إذن لا تساهم في نمو وتطور المدينة.

١-١-٢. تطور مفهوم الأساس الاقتصادي.

يعد العالِم العربي ابن خلدون أول من تطرق إلى اقتصاد المدن وأشار إلى مضار تدخل الدولة في الحياة والنشاطات الاقتصادية للأفراد في المدينة ومنافستها الاقتصادية لهم كما تحدّث عن العوامل المحددة لاختيار موقع المدينة من (دفع المضار وجلب المنافع) دفاعية واقتصادية وبيئية، وبعد ابن خلدون بمدة طويلة تقارِب القرنين ظهر الاقتصادي الفرنسي(R.cantillon) والانكليزي(W.petty) ليتناولا المدينة بالدراسة الاقتصادية، وتحدث الأخير عن الوفورات الاقتصادية التي يحققها المجتمع في المدينة الأكبر، وقد مرت عملية تطور الأساس الاقتصادي بخمسِ مراحل زمنية واضحة هي(حمدان، ١٩٧٧، ص٢٢٤)،:-

١ - أصل وبداية مفهوم الأساس الاقتصادي للمدة(١٩١٦- ١٩٢١).

٢- التطور المبكر لمفهوم الأساس الاقتصادي للمدة(١٩٢١- ١٩٥٠).

٣- بداية النقاشات الجدية حول مفهوم الأساس الاقتصادي للمدة(١٩٥٠- ١٩٦٠).

٤- المرحلة الثانية من المناقشات الجدية حول مفهوم الأساس الاقتصادي للمدة(١٩٦٠- ١٩٨٥).

٥- المرحلة الثالثة والنهائية للمناقشات حول مفهوم الأساس الاقتصادي والتي بدأت(١٩٨٥)، والمستمرة إلى الآن.

١-١-٣. الأبعاد التي تعالجها نظرية الأساس الاقتصادي.

تبرز أهمية النظرية في مجال التخطيط بصورة عامة والتخطيط الحضري على وجه التحديد وذلك بتعدد الجوانب التي تعالجها نظرية الأساس الاقتصادي في المدينة، منها ما يتعلق ببيان المتغيرات الاقتصادية المتمثلة بمستوى العمالة في القطاع الاقتصادي الأساسي وغير الأساسي، ومنها ما يتعلق بالجوانب الاجتماعية المتمثلة بحجم السكان ونسبة زيادتهم وحاجاتهم إلى الوحدات السكنية والخدمية ومختلف استعمالات الأرض في المدينة وتقدير الخدمات التي تحتاجها المدينة على ضوء الزيادة السكانية المتحققة نتيجة نمو الفعاليات الاقتصادية في المدينة، فلو حاولنا تتبع منهجية والية هذا المفهوم نخلص الى انه استخدم معطيات مهمة تتركز في نوع وحركة بعض عناصر الإنتاج ونقصد بها حركة الأيدي العاملة ومدى إسهامها في تحديد المتغيرات الاجتماعية كمسوح السكان ونسبة الأيدي العاملة الخدمية بما يجعل من المفهوم إحدى الأدوات المهمة في العمل التخطيطي على مستوياته كافة إلا إن أبرز الاهتمامات ما يتعلق بوظيفتين مهمتين من الجوانب التي تعالجهما النظرية كأساس لطرق التنبؤ الاقتصادي والاجتماعي وهي(العمار، مصدر سابق، ص٣٨):-

أ – البعد التنموي(Developmental).

ب – البعد التنبؤي(Forecasting).

إن دراسة كلا الجانبين على قدر كبير من الأهمية للمدينة، إذ **يركز البعد الأول** في تفسير عملية النمو الاقتصادي للمدن وأقاليمها على ضوء حركة التبادل السلعي والخدمي بين المدينة وإقليمها، وتستند النظرية في ذلك على الية التنمية ضمن المنظور المكاني معتمدة على حجم الصادرات المتولدة عن الأنشطة الأساسية في المدينة الى خارجها، فهي بذلك تحدد الأساس التأثيري الذي يبدأ وينمو نتيجة للطلب المتزايد على ما ينتج ثم يستهلك خارجياً بما يؤدي الى زيادة دخل المدينة، أساس العلاقة التي تمت صياغتها لتوضيح هذا البعد تعتمد على نسبة يطلق عليها نسبة الأساس الاقتصادي(*Economic Base Ratio*)، التي تعني مدى الإسهام الممكن للأنشطة الاقتصادية الأساسية في حجم النشاط الاقتصادي الكلي عن طريق معرفة عدد العاملين في النشاط الأساسي وما يقابله من العاملين في النشاط غير الأساسي أو من خلال حجم المبيعات أو التدفقات الداخلية أو أي معيار آخر وفق المعادلة الرياضية الآتية(كلاسون، جون، مصدر سابق، ص ٨٠-٨٧).

$$R = \frac{B}{S} \quad \text{.....(١)}$$

إذ إن:

R= نسبة الأساس الاقتصادي

B= العمالة الأساسية

S= العمالة الخدمية

كذلك يمكن أن تستخدم قيمة المضاعف أو ما يسمى بمضاعف الأساس الاقتصادي (Employment multiplier) الذي يمثل نسبة النشاط الاقتصادي الأساسي إلى غير الأساسي ومستخرج وفق الصيغة الآتية(الحديثي، ١٩٨٦، ص١٨٢):-

$$K = \frac{E}{B} = \frac{S+B}{B} \quad \text{.....(٢)}$$

إذ إن:

K = مضاعف الأساس الاقتصادي

E= مجموع العاملين

B = العمالة الأساسية

S= العمالة غير الأساسية

إن النتيجة التي ستظهر من خلال تطبيق هذه المعادلة والتي هي مضاعف الأساس الاقتصادي تعني إن أي زيادة بالتشغيل في القطاع الأساسي سيتبعها زيادة في تشغيل القطاع غير الأساسي بقدر تلك القيمة(أبو رمان ومحمد، ٢٠٠٥، ص٦٣).

أما البعد التنبؤي من نظرية الأساس الاقتصادي فيتضمن التنبؤ بتفسيره لمفهوم النمو الحاصل في القطاع الخدمي وإن استمراره يكون مرتبطاً بالنمو الصناعي والسكاني في المدينة وإن السكان هم مصدر تأمين الأيدي العاملة الأساسية للمنشآت الإنتاجية، وفي الوقت نفسه يخلقون طلباً على الخدمات المحلية وإن الأيدي العاملة الأساسية هي الأهم في إحداث التغييرات التي تحصل في هيكل الاقتصاد الحضري، وإن تأثيرها سيكون بالتتابع في السكان وفي الطلب على الأيدي العاملة الأساسية ومن ثم في تحريك وتنمية الأيدي العاملة غير الأساسية وهي بذلك تعمل بموجهين أحدهما يتعلق بالسكان والثاني بالوظائف المتحققة للقادرين على العمل بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال السكان المحالين على الأنشطة الأساسية مما يولد طلباً متزايداً في الوظائف الخدمية(العمار، مصدر سابق، ص٤٤).

مما سبق يتبين ان نظرية الأساس الاقتصادي ذات جانبين في التطبيق، الجانب الاول هو جانب تنموي وذلك من خلال معرفة الانشطة الأساسية للمدينة عندئذ يمكن العمل على التركيز في تلك الانشطة واعارتها اهتماماً اكثر من غيرها، لأنها تلعب دورا مهما في تشكيل المستقبل الاقتصادي للمدينة، هذا يعني اننا ستوقع مشاريع واستثمارات جديدة في تلك المنطقة على النشاط الأساسي، او بعبارة اخرى توفر فرص عمل في ذلك النشاط، وبذلك يدخل الجانب التنبؤي لحيز المفهوم.

١-١-٤. أهمية دراسة المضاعف الاقتصادي للمدن.

تؤكد نظرية الأساس الاقتصادي على أنّ الانشطة الاقتصادية الأساسية هي القوة المحركة الرئيسية التي تعود الى التغيرات (الاقتصادية، الاجتماعية) في اي منطقة تكون فيها، كما ان العاملين في هذه الانشطة يعتبرون العنصر الأساسي في عملية تزايد السكان (خاصة في المناطق قليلة السكان)، لذلك تمكن معرفة عدد العاملين في النشاط غير الأساسي، فضلا عن حجم السكان بمجرد معرفة عدد فرص العمل التي ستوفرها الانشطة الاقتصادية الأساسية الجديدة(Lee Colin, op.cit,pp91-94.).

إذ يتبين من الشكل (١)، أن الدخل يتداول بين مؤسسات المدينة المختلفة ويستفيد منه السكان، وعن طريقه يتم الحصول على السلع والخدمات من مناطق أخرى وبذلك تصبح عملية تداخل اقتصادي بين المدينة وإقليمها وداخل المدينة نفسها، مما يجعله يمثل نشاط اقتصادي أساسي، وهكذا فإن الأنشطة الاقتصادية الأساسية هي المحرك الرئيسي في التغيرات التي تحدث في داخل المدينة (اقتصادية واجتماعية) وذلك عن طريق المضاعف (Multiplier) الذي يوسع دائرة النشاط الاقتصادي كلها والى نسبة الأساسي وغير الأساسي . فإذا كان هذا النشاط من الاقتصاد المحلي قوياً، فإنه سوف يؤدي إلى حالة من النمو السريع في السكان داخل المدينة في حين سنواجه خسارة في السكان نتيجة لركود ذلك النشاط.

أما النشاط الثاني فهو على نقيض من ذلك، فيشمل تلك الأنشطة الاقتصادية التي تقدم سلع وخدمات تستهلك محلياً، لذلك فهي لا تجلب أية أموال إضافية من خارج المدنية، ومن ثم فهي لا تسهم في نمو المدينة، وفي حالة خلو المدينة منها لسبب من الأسباب، فسيتم الحصول عليها من قبل السكان في المدينة على شكل استيرادات يتم التعويض عنها بمدخلات الفعاليات الأساسية(السعدي، ١٩٨٩، ص٨٢-٨٣)، أو ينبعث في داخل السكان النزوح عن المدينة والبحث عنها في مدن أخرى وهذا يعني تسرب فرص العمل والدخل إلى مدن أخرى واذا كانت تلك الفعاليتان تشكلان كلاً متكاملاً يدعم تطور المدينة فإن الأولى تملك من التأثيرات مما لا تملكه الثانية(الهيتي، حسن، مصدر سابق ، ص٢٣٥).

الشكل (١)

طرق انسياب الدخل في الاقتصاد الحضري للمدينة

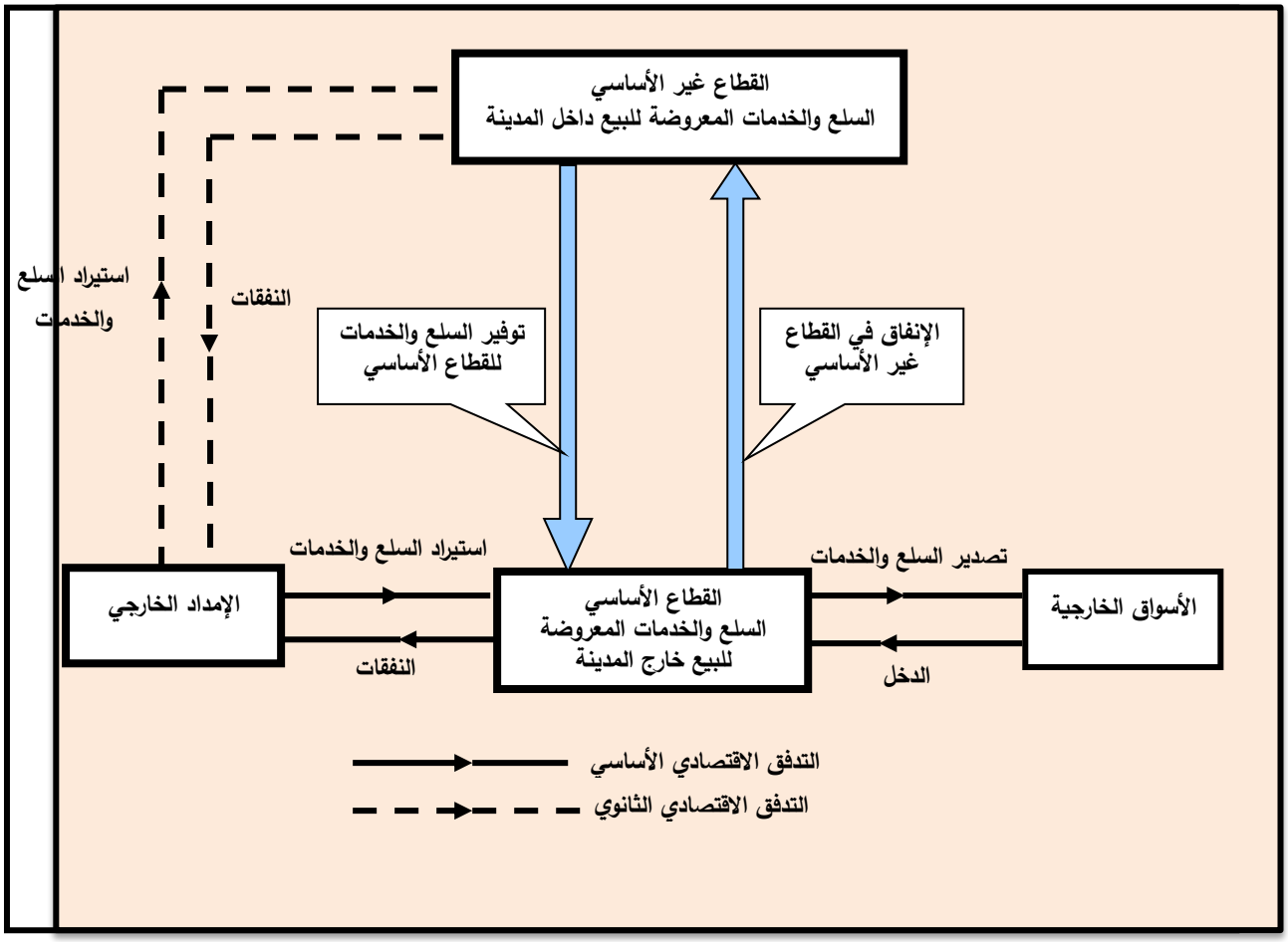

- Ralph w. pfouts (ed) The techniques of urban economic Analysis (west Trtnton , N.J : changed . Davies publishing Co.) ,1960 p.319.

١-١-٦. الأساليب والطرق الفنية لقياس الأساس الاقتصادي للمدن.

يمكن تصنيفها بأنها تلك الأساليب أو الأدوات الكمية التي تبحث عن الأسباب المؤثرة في النمو الحضري من أجل قياس الفعاليات الأساسية وغير الأساسية في مدينة ما، وللتفريق بينهما تستخدم العديد من الطرق التي ابتكرها الباحثون الذين اهتموا بهذا المفهوم الاقتصادي. من بين هذه الأساليب ما يلي:-

١-١-٦-١. طريقة المسح الاقتصادي والدراسة الميدانية.

يمكن تطوير طريقة أخرى لتحديد القاعدة الاقتصادية الحضرية من خلال المسوحات المحلية، إذ يتم استخدام المقابلات أو الاستبانات، أو مزيج من الاثنين، لتحديد النسبة المئوية للمبيعات أو الأعمال الأخرى التي تجلب الأموال إلى المدينة والنسبة المحلية، وفي كل حالة يتم تطبيق هذه النسب على إجمالي أرقام العمالة لكل خط من النشاط وذلك للحصول على فصل بين العمالة الأساسية وغير الأساسية (جون هـ. دانينغ، ١٩٧١، ص٥٧-٥٩).

١-١-٦-٢. اسلوب الفرضية والتقدير.

يعد هذا الأسلوب هو الابسط من بين الأساليب الفنية ويعتمد على جملة افتراضات تخص الاقتصاد المحلي، يعد أسلوب الافتراض هو الابسط كقاعدة، اذ يقوم على افتراض جميع الصناعات التحويلية . والتعدين ، والزراعة، من أنشطة القطاع الأساسية كونه يفترض أنها تعتمد إلى حد كبير على الظروف غير المحلية في المقابل، يفترض كل الصناعات الأخرى بانها غير أساسية، أو تعتمد اعتمادا كليا على الظروف المحيطة. ومن خلال هذه الافتراضات يمكن بيان مجموع قوة العمل الأساسية ويمكن تقدير العمالة غير الأساسية للمنطقة المحلية باستخدام معادلة المضاعف(حسين، مصدر سابق، ص٢٩١).

١-١-٦-٣. اسلوب دخل المجتمع ونفقاته.

تعتمد هذه الطريقة بشكل أساسي على حساب دخل المدينة وحجم الأموال التي تخرج إلى بقية المراكز الحضرية. بمعنى أنّ هذه الطريقة تأخذ بالحسبان جميع المعاملات المالية الداخلة إلى المدينة والخارجة منها، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الطريقة رغم شموليتها بطبيعتها، إلا أن صعوبتها تنبع من أنها تتطلب مجهوداً كبيراً، إذ تتضمن في طياتها بعض النواقص التي يمكن ايجازها بالنقاط الآتية(الهيتي وحسين، مصدر سابق، ص٢٤٢):-

أ . صعوبة استعمالها في تحليل اقتصاد المدن لاسيما الكبيرة منها نظراً لتعداد مؤسساتها ومدخلاتها .

ب. تحتاج إلى وقت طويل وتطلب جهداً كبيراً من الباحث .

ج. تحتاج إلى فريق عمل للإحاطة بجميع المعلومات لاسيما في البلدان النامية التي تقتصر إلى المعلومات والإحصاءات التي تخص الحالات الاقتصادية ومجالات توزيعها لكي يمكن التعرف على دخل المدينة ومصروفاتها.

مما سبق يتبين أن جميع الأساليب التي تم النظر فيها مستمدة من التجربة الأمريكية، علاوة على ذلك، تم تطبيقها على المدن الكبيرة. ومع ذلك، يمكن للدراسة الاستفادة من جوانب مختلفة بقدر ما تكون هذه الجوانب ذات صلة بحالة مدينة بلد ومهما كانت الطريقة المستخدمة لتحديد القاعدة الاقتصادية الحضرية لمدينة بلد، لا بد للباحث من الإشارة إلى صعوبات القياس، ومحاكاة نموذج منظور لمدينة في المستقبل، والتي لم تعالجها أغلب تلك الطرق والاساليب، إلا أنه يمكن من خلال الطريقة الجديدة التي تستخدم المقابلات والاستبيانات، والتي يمكن من خلالها تغطية جميع الأنشطة الحضرية لتحديد الأساس الاقتصادي لمنطقة الدراسة.

ثانياً:- القاعدة الاقتصادية لمدينة بلد.

إنّ الأساس الاقتصادي لأي مركز حضري يقوم على نتاج التفاعل الديناميكي للمقومات الجغرافية والحيز المكاني الذي يقع فيه، إذ يرتبط تركز وتوسع الأساس الاقتصادي لمدينة بلد بموقعها

وموضعها الطبيعي، ونشأتها التاريخية وتطورها الحضري ومكانتها الإدارية والاجتماعية الحالية بإقليمها، فلا تزال تمثل مدينة بلد مركز القضاء الإداري في محافظة صلاح الدين مما جعل منها حلقة وصل تجارية هامة بإقليمها، فضلاً عن وجود التربة الخصبة الصالحة للزراعة وخاصة بإقليمها الذي ساد فيه النمط الزراعي، والتي كانت وما زالت حتى الآن تشكل مورداً اقتصادياً وزراعياً لها، إلى جانب توفر مياهها السطحية المتمثلة بالمشاريع الإروائية المنبثقة من نهر دجلة، مما أدى إلى انتشار البساتين الزراعية الموجودة بها، وإلى دورها الوظيفي (التجاري) البارز في إقليمها، إذ اشتهرت منذ القدم بالتجارة، وإلى تركز أنشطة اقتصادية خاصة الزراعية منها، نظراً لموقع المدينة الرابط بين المراكز الحضرية الوسطى والشمالية من العراق مما جعلها سوقاً لتجميع المنتجات الزراعية لها ولإقليمها، فضلاً عن وجود أنشطة اقتصادية أخرى بالمدينة وإقليمها، وخاصة الأساسية منها، والتي تميزها عن المراكز الحضرية الأخرى في محافظة صلاح الدين؛ وجميعها عوامل تفاعلت فيما بينها في نشأة ونمو مدينة بلد وتطورها الحضري، الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد سكانها، والقادمين إليها من خارج حدودها الاقليمية، مما جعلها بالوقت الحاضر تشهد كثافة سكانية مرتفعة.

ولفهم وتفسير التطور السكاني والحضري لمدينة بلد إقليمها فإنه يمكن استخدام نظرية الأساس الاقتصادي للمدينة، والتي تعتمد على تقسيم العاملين اقتصادياً إلى عاملِين أساسيِين يساهمون بممارستهم لأنشطتهم إيجاد دخل المدينة من خارجها، وذلك من خلال ما تصدره المدينة وإقليمها المجاور من سلع وخدمات، وعاملين غير أساسيين ، يوفرون السلع والخدمات لمدينتهم وإقليمها.

وهكذا فقد أكدت الدراسة على الوظيفة الاقتصادية للمدينة وإقليمها، كمصدر للسلع والبضائع والخدمات المختلفة؛ إذ تصدر مدينة بلد بالوقت الحاضر الكم الكبير من السلع والبضائع المنتجة داخلها وداخل حدود إقليمها، إلى مدن ومراكز حضرية عديدة في العراق، فضلاً عن تقديم خدمات اقتصادية مختلفة، سواء أكانت تجارية أو غيرها إلى سكان غير محليين مقيمين بها لغرض العمل، أو قادمين إليها من خارج حدود إقليمها، ولذلك فهي ترتبط بعلاقات اقتصادية زراعية وصناعية وتجارية وغيرها، بين المنتجين في المركز الحضري والاقتصادي (المدينة وإقليمها) والمستهلكين المحليين، وغير المحليين بالمركز الاقتصادي، وخارج حدودها الاقليمية والادارية.

وبذلك نلاحظ أن الأساس الاقتصادي الأساسي وغير الأساسي بمنطقة الدراسة، وخاصة الأساسي منه، قد ساهم وبشكل كبير في زيادة الدخل الاقتصادي لها، وذلك بفعل حجم المبالغ المالية الداخلة إليها من خارج إقليمها عن طريق تصدير السلع والبضائع المنتجة من داخلها إلى مراكز حضرية أخرى، أو القادمين إليها من خارج حدودها الاقليمية، إذ كان له انعكاساته على نمو المدينة بل وتطور اقتصادها الحضري. والجدول رقم(١) يبين النسب والأعداد التي اعتمد عليها الباحث لدراسة وتطبيق نموذج الأساس الاقتصادي بمدينة بلد وإقليمها الاداري.

جدول (١)

أعداد ونسب العاملين بالنشاط الاقتصادي بمدينة بلد لعام ٢٠٠٩ م

نوع النشاط الاقتصادي	عدد المنشآت	النسبة(%)	عدد العاملين	النسبة(%)
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	36	1.10	66	0.90
التعدين واستغلال المحاجر	0	0.00	0	0.00
الصناعة التحويلية	280	8.59	613	8.33
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	75	2.30	147	2.00
إمدادات المياه وأنشطة الصرف وإدارة النفايات ومعالجتها	12	0.37	52	0.71
التشييد	14	0.43	25	0.34
تجارة الجملة والتجزئة؛	1868	57.34	2881	39.14
النقل والتخزين	37	1.14	68	0.92
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	102	3.13	267	3.63
المعلومات والاتصالات	19	0.58	48	0.65
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	52	1.60	79	1.07
الأنشطة العقارية	24	0.74	583	7.92
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	27	0.83	54	0.73
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	16	0.49	26	0.35
الإدارة العامة والدفاع؛	28	0.86	421	5.72
التعليم	35	1.07	761	10.34
الأنشطة في مجال صحة الإنسان	58	1.78	453	6.15
الفنون والترفيه والتسلية	32	0.98	83	1.13
أنشطة الخدمات الأخرى	246	7.55	729	9.90
غير مبين	297	9.12	5	0.07
المجموع الكلي لمركز قضاء بلد	3258	100	7361	100

المصدر :- جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، التعداد العام للمباني والمساكن والمنشأة والأسر ، سلسة تقارير الترقيم والحصر لسنة ٢٠١٠، المنشور آب ٢٠١١ ، جدول رقم(٣)، ص٤٦١-٤٨٦

ونلاحظ أن النشاط الاقتصادي المتمثل في الصناعات **التحويلية على أكبر قدر**[خلل في العبارة] من العاملين اقتصادياً بالنشاط الأساسي؛ وذلك بفعل وجود معامل للصناعات الغذائية بمنطقة الدراسة تشكل اقتصاداً أساسياً لها، من حيث تصدير معظم إنتاجها إلى مدن ومناطق أخرى خارج حدود المدينة وإقليمها، وهو فيما يعرف بالاقتصاد الأساسي الإقليمي الطارد ، دلالة على حركة السلعة التي تنقل إلى خارج حدود المنطقة الأساسية للدراسة. فضلاً عن وجود العديد من المنشآت الصناعية الصغيرة المنتشرة بالمدينة ومحيطها الإقليمي، وهي بذلك تشكل اقتصاداً إقليمياً أساسياً وغير أساسيٍّ في الوقت نفسه ، مما زاد من مستوى الأساس الاقتصادي لمنطقة الدراسة، نظرا لزيادة دخلها الاقتصادي بفعل الأموال الواردة إليها سواء من إقليمها الاقتصادي أو من خارجه، ولقد بلغ عدد العاملين بالنشاط الاقتصادي الأساسي للصناعات التحويلية قرابة(٦١٣)عاملاً أي ما يعادل نسبة(٨.٣٣%) من إجمالي عدد العاملين في المدينة والبالغ عدهم حوالي (٧٣٦١) عاملاً.

وفيما يتعلق بالعاملين في الزراعة والحراجة وصيد الأسماك، نلاحظ أن عدد العاملين بلغ (٦٦) عاملاً ، ليشكل ما نسبته(٠.٩٠%) من إجمالي العاملين في المدينة لعام ٢٠٠٩م، ولقد تحصل هذا القطاع الزراعي على المرتبة الثانية من حيث الأهمية تكوين الاقتصاد الاقليمي الأساسي للمدينة.

أما عن قطاع التشييد والبناء، فقد بلغ عدد العاملين الأساسيين به نحو(٢٥)عاملاً، أي ما نسبته(٠.٣٤%)من إجمالي العاملين اقتصادياً، ومعنى ذلك أيضاً أن قطاع التشييد والبناء يسهم بشكل ضئيل في الاقتصاد الإقليمي الأساسي لمنطقة الدراسة.

أما عن مساهمة نشاط تجارة الجملة والتجزئة في الأساس الاقتصادي للمدينة وإقليمها، فيتمثل بتجارة المنتوجات الزراعية التي يتم تجميعها في علوة بلد المركزية، والتي يباع إنتاجها إلى مراكز حضرية مختلفة من العراق ، وخاصة إلى مدينة بغداد، فقد بلغ عدد العاملين الذين يشكلون نشاطاً اقتصاديا نحو(٢٨٨١)عاملاً ، مثلو ما نسبته (٣٩.١٤%)من إجمالي العاملين بالقطاع الاقتصادي في المدينة، وتقدم خدمات مختلفة بهذا القطاع، داخل حدود المدينة،

في حين بلغ عدد العاملين في قطاع الخدمات العامة والاجتماعية والثقافية والترفيهية والخدمات الشخصية على أعلى نسبة من العاملين، إذ بلغ عددهم نحو (٣٥٧٢)عاملاً، لتشكل هذه القطعات مجتمعة ما نسبته(٤٨.٥٣%) من إجمالي العاملين لعام ٢٠٠٩م ؛ وتدل هذه النسبة المرتفعة من العاملين بالقطاع التجاري، إلى جانب النسبة المرتفعة لقطاع الخدمات العامة والاجتماعية، إلى أن هذين القطاعين يشكلان اقتصادياً إقليمياً غير أساسي لمنطقة الدراسة أكثر مما هو أساسي لها.

ثالثاً:- تحليل القاعدة الاقتصادية لمدينة بلد.

لتحليل القاعد الاقتصادية لمدينة بلد توجد هناك العديد من الطرق ونظراً لكون هذه الدراسة تعتمد بشكل أساسيّ على البيانات الرسمية، فإنّ أفضل طريقة لتحليل القاعد الاقتصادية هو استخدام طرقة الفرضية، إذ يعد هذا الأسلوب هو الابسط من بين الأساليب الفنية ويعتمد على جملة افتراضات تخص الاقتصاد المحلي، اذ يقوم على افتراض جميع الصناعات التحويلية والتعدين ، والزراعة، من أنشطة القطاع الأساسية كونه يفترض أنها تعتمد إلى حد كبير على الظروف غير المحلية في المقابل، يفترض كل الصناعات الأخرى بانها غير أساسية، أو تعتمد اعتماداً كلياً على الظروف المحلية. ومن خلال هذه الافتراضات يمكن بيان مجموع قوة العمل الأساسية ويمكن تقدير العمالة غير الأساسية للمنطقة المحلية. وذلك باستخدام معادلة المضاعف.

ومن الجدول رقم (١) يتضح أن عدد العاملين بالنشاط الاقتصادي الأساسي(Basic Economic) قد بلغ حوالي (٣٥٨٥) عاملاً لعام ٢٠٠٩م، وهو يشكل ما نسبته(٤٩.٠٥%) من مجموع العاملين اقتصادياً بمنطقة الدراسة، في حين يمثل العدد الباقي والذي يبلغ حوالي (٣٧٢٤) عاملاً فيما يعرف باسم النشاط الاقتصادي غير الأساسي(Non Basic Economic Activity)للمدينة وإقليمها،

وبذلك فإنه يشكل ما نسبته(٥٠.٩٥%) من إجمالي العاملين اقتصادياً بها. ومن هنا يمكن استخراج معامل الأساس الاستخدام (B/NB) وفق المعادلة الآتية(المظفر، ٢٠٠٢، ص٥٠):-

عدد العاملين بالنشاط الاقتصادي الأساسي Basic Economic

عدد العاملين بالنشاط الاقتصادي غير الأساسي . Non Basic Economic

أو باختصار المعادلة على الشكل التالي:-

$$R = \frac{B}{S}$$

وبذلك فإن نسبة الأساس الاقتصادي لمنطقة الدراسة =

عدد العاملين بالنشاط الاقتصادي الأساسي لمدينة بلد = ٣٥٨٥

عدد العاملين بالنشاط الاقتصادي غير الأساسي لمدينة بلد = ٣٧٢٤ = ١.٠٤

إن ناتج هذه العلاقة (نسبة الأساس الاقتصادي) تظهر إن كل فرصة عمل أساسية تخلق فرصة عمل غير أساسية، وهذا يعني ضعف النشاطات الاقتصادية الأساسية في المدينة، مما يستدعي إعادة النظر في التركيب الاقتصادي للمدينة، إذا ما علمنا أنّ نمو وتطور المدينة يعتمد بشكل أساسي على النشاطات الأساسية في المدينة، لأنها هي التي تخلق دخلاً للمدينة من خارجها على اعتبار إن جزءاً كبيراً من منتجات النشاطات الأساسية يصدر إلى الخارج ويعود على شكل دخل ما يؤدّي إلى زيادة عوائد عوامل الإنتاج (رواتب، أجور، عمليات تجارية، إيجار) مما ينعكس مباشرة على مستوى النشاط الاقتصادي للمدينة والعكس صحيح.

جدول (٢)

أعداد ونسب العاملين بالنشاط الاقتصادي بمدينة بلد لعام ٢٠٠٩ م

نوع النشاط الاقتصادي	عدد العاملين	الفرضية	قوة العمل الأساسية	قوة العمل غير الأساسية
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	66	أساسي	66	
التعدين واستغلال المحاجر	0	أساسي	0	
الصناعة التحويلية	613	أساسي	613	
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	147	غير أساسي		147
إمدادات المياه وأنشطة الصرف وإدارة النفايات ومعالجتها	52	غير أساسي		52
التشييد	25	أساسي	25	
تجارة الجملة والتجزئة؛	2881	أساسي	2881	
النقل والتخزين	68	غير أساسي		68
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	267	غير أساسي		267
المعلومات والاتصالات	48	غير أساسي		48
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	79	غير أساسي		79

الأنشطة العقارية	583	غير أساسي		583
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	54	غير أساسي		54
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	26	غير أساسي		26
الإدارة العامة والدفاع؛	421	غير أساسي		421
التعليم	761	غير أساسي		761
الأنشطة في مجال صحة الإنسان	453	غير أساسي		453
الفنون والترفيه والتسلية	83	غير أساسي		83
أنشطة الخدمات الأخرى	729	غير أساسي		729
غير مبين	5	غير أساسي		5
المجموع الكلي لمركز قضاء بلد	7361		3585	3724

المصدر :- جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، التعداد العام للمباني والمساكن والمنشأة والأسر ، سلسة تقارير الترقيم والحصر لسنة ٢٠١٠، المنشور آب ٢٠١١ ، جدول رقم(٣)، ص٤٦١-٤٨٦.

ويمكننا تطوير هذه العلاقة(نسبة الأساسي إلى غير الأساسي) وجعلها بشكل مضاعف من خلال ما تخلقه كل فرصة عمل أساسية من مضاعفات استخدامه في كلا النشاطين (الأساسي وغير الأساسي) من خلال المعادلة آلاتية:-

$$\text{مضاعف الاستخدام} = \frac{\text{العمالة الأساسية + العمالة غير الأساسية}}{\text{العمالة الأساسية}}$$

$$= \frac{٣٥٨٥ + ٣٧٢٤}{٣٥٨٥}$$

مضاعف الاستخدام = ٧٣٠٩ ÷ ٣٥٨٥ = ٢.٠٤ ~ ٢

ومن ثَمّ يكون مضاعف الأساس الاقتصادي هو (٢/١) وهذا يعني أن كل وظيفة أساسية واحدة داخل المدينة وإقليمها تدعم ٢ وظائف غير أساسية بها ، بمعني آخر، كلما زاد عدد أفراد القوى العاملة الأساسية يزداد أفراد العمالة غير الأساسية بمقدار ضعفين.

ورغم زيادة أعداد العاملين في القطاعات الأساسية وغير الأساسية في المدينة، إلا إن الواقع الاقتصادي للمدينة لم يتأثر فلم يؤثر في نمو المدينة وتطورها لأن معظم تدفقات الدخل هي تدفقات داخلية تصرف على الجوانب الاستهلاكية، مما يستدعي التركيز على تنمية دخل المدينة من خلال زيادة رأس المال المستثمر في قطاع النشاطات الأساسية لأن هذه الزيادة في رأس المال المستثمر تؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج فتؤدّي بالنتيجة إلى زيادة حجم الصادرات لنتج عنه زيادة دخل المدينة، لأن الأنشطة الاقتصادية الأساسية تمتلك الدور الرئيسي في التغيرات الاقتصادية داخل المدينة.

رابعاً:- مشاكل الاقتصاد الحضري المحلي في منطقة الدراسة.

نظرا لأن طبيعة وحجم الاقتصاد الحضري تختلف باختلاف خصائصه، فإن مشاكل الاقتصاد الحضري المحلي تختلف من مدينة إلى أخرى داخل البلد نفسه . ولكن هناك بعض السمات المشتركة للمشاكل الاقتصادية التي تشبه جميع المراكز الحضرية. ويمكننا تحليل هذه المشاكل في سياق المشاكل الاقتصادية المشتركة للمراكز الحضرية الثانوية والصغيرة في العراق هي:-

١- **سوق صغيرة:**- يهيمن على المراكز الحضرية الثانوية والصغيرة في العراق السكان الذين لديهم قوة شرائية غير كافية بسبب انخفاض الدخل. وتسود هذه الحالة أيضا في المناطق النائية من المراكز الحضرية ذات البيئة الريفية غير المتخلفة والسكان الفقراء الكبيرين. ولا يفضي هذا الوضع إلى خلق طلب كبير على السلع والخدمات لاجتذاب الاستثمار في المراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة. وينشأ انخفاض الدخل عن نقص فرص العمل وانخفاض مستوى الأجور. يؤثر نقص رأس المال في الاستثمار الذي يؤثّر بدوره في على العمالة. مصدر آخر للسوق الصغيرة هو صغر حجم السكان في هذه المدن. والهجرة، التي تشكل المصدر الرئيسي للنمو السكاني في المناطق الحضرية، راكدة بسبب نقص فرص العمل. ويزداد اندفاع المهاجرين نحو المدن الكبرى التي توفر مصادر أفضل للعمالة والدخل.

٢- **نقص البنية التحتية والخدمات:**- تعاني معظم المراكز الحضرية الثانوية والصغيرة من عدم كفاية الهياكل الأساسية والخدمات اللازمة لاجتذاب الاستثمار في المشاريع الإنتاجية. وتشمل هذه ، نقص الطاقة والمياه والصرف الصحي وإدارة النفايات والطرق. نقص الخدمات والمرافق يثبط الاستثمار. في غياب الاستثمار ، هناك نقص في فرص العمل مما يؤدي إلى انخفاض معدل الهجرة ومن ثَمّ لا يزداد عدد السكان لخلق المزيد من المستهلكين الذين يشكلون الطلب على السلع والخدمات.

٣-**عدم سهولة الوصول إلى رأس المال للاستثمار:**- إنّ سهولة الحصول على رأس المال شرط مسبق للاستثمار في المشاريع الإنتاجية، لذلك بسبب نقص رأس المال لا يمكن إجراء استثمار كاف في المراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة لخلق فرص العمل والدخل. ونتيجة لذلك، يظل دخل الناس منخفضاً مما يبقي القوة الشرائية للسكان منخفضة.

٤- **غياب أنشطة القطاع الأساسي** :- أن تطوير القطاع الأساسي يعمل كقوة دافعة لتوليد الاستثمار غير الأساسي. بدون تطوير القطاع الأساسي ، سيكون نمو الاقتصاد المحلي بطيئا للغاية. وفي المراكز الحضرية المتوسطة والصغيرة في العراق، يكون الاستثمار في القطاع الأساسي نادرا للغاية. هذا هو السبب الرئيسي وراء عدم إظهار هذه الاقتصادات اتجاها تصاعدياً مثل المراكز الحضرية الأكبر في البلاد.

خامساً. سبل التنمية الاقتصادية الحضرية.

يتم تحديد الصعود والهبوط في المناطق الحضرية من خلال حالة الاقتصاد الحضري المحلي فالازدهار في أي مركز حضري يؤدي إلى ازدهار منطقة نفوذه، وعليه يمكن تحديد بعض التدابير من أجل الارتقاء بالأساس الاقتصادي لمنطقة الدراسة.

اولاً:- تدابير قصيرة الأجل.

ينبغي أن يكون لدى أي بلد تنمية حضرية متوازنة لضمان التوازن في التنمية الإقليمية وتخفيف الضغط على مدن كبيرة مختارة. ويمكن اعتماد التدابير التالية القصيرة والطويلة الأجل لضمان تنمية المدن الصغيرة والمتوسطة.

١- **إنشاء تأثير الانتشار في المناطق المتخلفة:-** يوجد في العراق اختلال إقليمي في التنمية، ويرجع ذلك أساساً إلى أن بعض المراكز الحضرية تزدهر في بعض المناطق بطريقة أفضل من المراكز الأخرى. ولتحقيق التوازن في التنمية، هناك حاجة إلى خلق آثار منتشرة في المناطق المتخلفة. ويمكن القيام بذلك بإعطاء الأولوية الإنمائية للمراكز الحضرية في المناطق المتخلفة. إذ يمكن تحقيق تأثير الانتشار من خلال إنشاء بنية تحتية وخدمات وفرص معيشة واستثمار أفضل. وسيؤدي تأثير الانتشار إلى جذب الاستثمار وتوليد فرص العمل ومنع استنزاف الموارد من المناطق المتخلفة.

٢- **الاستثمار في البنية التحتية والخدمات:-** يعد تطوير البنية التحتية ومرافق الخدمات شرطاً مسبقاً لأي استثمار في المؤسسات الإنتاجية. تعاني معظم المدن الصغيرة والمتوسطة في البلاد من مجموعة من المشاكل المتعلقة بالبنية التحتية والخدمات. ومن بين المشاكل الرئيسية في هذه المدن سوء الصرف، ونقص إمدادات المياه المنقولة بالأنابيب، ونقص إمدادات الطاقة، وشبكة الطرق غير المنظمة ودون المستوى المطلوب. ويجب معالجة مشاكل الهياكل الأساسية والخدمات في المناطق الحضرية قبل الدعوة إلى الاستثمار.

٣- **تعزيز قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة :-** ينتمي أكبر عدد من رواد الأعمال إلى فئة صغيرة ومتوسطة. لذلك ينبغي اعتبار قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة قطاع الدفع للنهوض الاقتصادي السريع. وينبغي اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتشجيع المستثمرين في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٤- **استخدام المؤسسات المملوكة للدولة :-** العديد من الشركات المملوكة للدولة تكمن في العديد من المراكز الحضرية في البلاد. وينبغي الاستخدام السليم لهذه المرافق لإبراز الأنشطة الاقتصادية الحضرية. يمكن تأجيرها أو تأجيرها للقطاع الخاص لتشغيل الصناعات أو الأعمال

التجارية أو يمكن استخدامها على أساس الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وسيساعد ذلك على تشجيع الاستثمار والعمالة.

ثانياً:- التدابير طويلة الأجل.

ومن الضروري أيضا اتخاذ بعض التدابير الطويلة الأجل لجعل المراكز الحضرية أماكن للاستثمار نابضة بالحياة اقتصاديا وجذابة.

١- **اعتماد استراتيجية تمكينية** :- يجب أن يقتصر دور الحكومة في التنمية الاقتصادية على عامل تمكيني فقط. وينبغي أن توفر جميع الفرص والخدمات الضرورية لتمكين الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص من العمل دون انقطاع. ولجعل الاستراتيجية فعالة، ستكون هناك حاجة إلى سياسات وتدابير قانونية ضرورية. وينبغي للحكومة أن تتبنى سياسة ليبرالية وأن تشجع أعمال القطاع الخاص.

٢- **تنمية الموارد البشرية** :- بالنسبة للتنمية المستدامة لا يوجد خيار لتعزيز التعليم. سيخلق التعليم البراعة والإبداع بين الناس ويجعلهم يجدون طرقا ووسائل جديدة لكسب الرزق. سيساعد تطوير المهارات الشخصية في العثور على وظائف أفضل وخلق فرص عمل حر. وسيؤدي تصدير القوى العاملة الماهرة إلى زيادة التحويلات المالية.

٣- **الربط مع المراكز الاقتصادية الوطنية**:- نظرا لأن المدن الكبيرة في العراق تعمل كمراكز اقتصادية وطنية، يجب أن تتمتع جميع المراكز الحضرية باتصال جيد معها لحركة البضائع والركاب. سيقلل التنقل الفعال من الضغط على المدن الكبيرة ويعزز الأنشطة الاقتصادية للمدن الصغيرة والمتوسطة إذ ترتفع تكلفة المعيشة والأعمال في المدن الكبيرة.

الاستنتاجات.

بناءً على ما تم عرضه من معطيات وصفية ورقمية توصل البحث إلى الاستنتاجات الآتية:

١- كشف البحث عن وجود خلل في الهيكل الاقتصادي للمدينة، مرجعه إلى ضعف النشاط الصناعي ذي الصفة التصديرية.

٢- كشف البحث عن الروابط الاقتصادية التي تربط المدينة بإقليمها والتي ليست قوية إلا في الجوانب الإدارية وهذه ليست ذات تأثير في اقتصاد المدينة وتطورها.

٣- اظهر البحث أن الزيادة الحاصلة في العمالة الأساسية ستقود إلى زيادة في النشاطات غير الأساسية ما يؤدّي زيادة عدد السكان في المدينة.

٤- استطاع الباحث التمييز بين استعمالات الارض داخل منطقة الدراسة وتصنيفها الى استعمالات أساسية لأغراض اقتصادية واخرى لأغراض الخدمات وما سواها

التوصيات.

١ = ضرورة التركيز على القطاع الصناعي في المدينة وتخصيص مشاريع صناعية في خطة تنمية المحافظة.

٢ – توجيه الاستثمار للدخول في القطاع الصناعي معتمداً على توفر المادة الأولية في الإقليم والعمالة في المدينة وكذا السوق الذي يغطي جميع المحافظة.

٣– اعتماد خطة تنموية لجميع مدن المحافظة كلٌّ حسب إمكانياتها لتقوية أساسها الاقتصادي خاصة وان اغلب مدن المحافظة تعاني من ضعف اقتصادياتها الحضرية.

٤- ضرورة تنمية النشاطات الاقتصادية في المدينة بما يتلاءم مع العلاقات والروابط الاقتصادية بين المدينة واقليمها ، لتوفير فرص عمل مناسبة وتحسين الوضع الاقتصادي والمعاشي السكان

٥- اقامة بعض المشاريع الاستثمارية داخل المدينة والتي تساهم في تنمية الانشطة الاقتصادية الأساسية التجارية والصناعية

Reference

- Abbas, Abdul Razzaq. (1971). *Analysis of the Economic Base Concept of Cities and Its Measurement Methods*. Al-Iqtisadi Journal, Issue No. 1.
- Abdel Qader, Mohammed Saleh. (1986). *Introduction to Regional Planning*. Publications of the Ministry of Education, University of Basra.
- Abdul Razzaq Abbas Hussein. (1977). *Geography of Cities*. Asaad Printing Press, Baghdad.
- Abdul Razzaq Abbas. (1969). *Ibn Khaldun's Views on Cities and Their Relationship to Modern Concepts*. Al-Ustath Journal, College of Education, University of Baghdad, Vol. 15.
- Abu Roman, Mamdouh Abdullah, & Mohammed, Jassim Mohammed. (2005). *Theories and Methods of Regional Planning* (1st ed.). Dar Safa for Publishing and Distribution, Amman.
- Al-Hadithi, Hassan Mahmoud. (1986). *Spatial Development Policy and Its Relationship to Urban Development*. Journal of the Geographical Society, Issue No. 13.
- Ali Kareem Aboud Al-Ammar. (1990). *The Economic Base of New Cities: Examining the Efficiency of Existing Settlements in the Study Area (The New City in Basra Region)*. Unpublished Master's Thesis, Higher Institute of Urban and Regional Planning, University of Baghdad.

- Al-Jubouri, Balsam Mutashar Rashid. (2011). *Analysis of Urban Land Uses in the City of Balad Using Geographic Information Systems (GIS)*. Unpublished Master's Thesis, College of Education, Tikrit University.
- Al-Mujaamai, Abbas Salman Hamadi Fayhan. (2018). *The Spatial Suitability of Urban Expansion Directions for the City of Balad*. Unpublished Master's Thesis, College of Education for Humanities, Tikrit University.
- Al-Muzaffar, Mohsen Abdul Sahib. (2002). *Regional Planning* (1st ed.). Dar Shomou' Al-Thaqafa for Printing, Publishing, and Distribution, Al-Zawiya, Libya.
- Al-Saadi, Saadi Mohammed Saleh. (1989). *Regional Planning: Theory and Application Guidance*. Bayt Al-Hikma, University of Baghdad.
- Charles M. Tiebout. (1962). *The Community Economic Base Study*. New York: Committee for Economic Development, p. 11.
- Charles M. Tiebout. (1962). *The Community Economic Base Study*. New York: Committee for Economic Development, pp. 5-9.
- Clawson, John. (1988). *Introduction to Regional Planning: Approaches and Applications*. Translated by Dr. Emil Jamil Shama'an, University of Baghdad.
- Dunning, John H. (1971). *An Economic Study of the City of London*. London, pp. 57-59.
- Hamdan, Gamal. (1977). *Geography of Cities* (2nd ed.). Alam Al-Kutub, Committee for Bayan Printing Press, Cairo.
- Hussein, Abdul Razzaq Abbas. (1977). *Geography of Cities*. Asaad Printing Press, Baghdad.
- Khattab, Adel Abdullah. (1990). *Geography of Cities*. University of Mosul, Mosul.
- Ministry of Planning and Development Cooperation, Central Organization for Statistics and Information Technology, Salah al-Din Statistics Department. *Population Projections for 2021*.
- Ministry of Planning, Regional Planning Authority. (1988). *Determining the Economic Base of New Cities: A Case Study of New Cities in Basra*. Ministry Research Plan, Study No. 620, p. 12.
- Ralph H. Pfouts. (1960). *The Techniques of Urban Economic Analysis*. West Trenton: Chandler-Davis, p. 45.
- Republic of Iraq, Ministry of Planning, Central Organization for Statistics. (2010). *General Census of Buildings, Housing, Establishments, and Families*. Series of Enumeration and Inventory Reports, published August 2011, Table No. 3, pp. 461-486.
- Sabri Faris Al-Hiti, & Saleh Flayeh Hassan. (2000). *Geography of Cities* (2nd ed.). Dar Al-Kutub for Printing and Publishing, Baghdad.

- Sabri Faris Al-Hiti, & Saleh Flayeh Hassan. (2000). *Geography of Cities* (2nd ed.). Dar Al-Kutub for Printing and Publishing, Baghdad, p. 242.